

رجل أعمال بريطاني يقاضي أمراء من آل سعود



التغيير

قرر رجل الأعمال البريطاني الذي أدخل مطاعم السمك المقلي مع البطاطس إلى الشرق الأوسط رفع دعوى قضائية ضد أفراد من العائلة المالكة بالمحكمة العليا البريطانية.

ويتعلق سبب الدعوى لفشل الأمراء في الالتزام بصفقة تجارية؛ مما جعله مهدداً بالحبس بسبب الديون، وفق ما ذكرته صحيفة Telegraph Daily The البريطانية.

وأفادت الصحيفة البريطانية بأنه أُُلقي القبض على غاري أرنولد، 50 عاماً، في دبي هذا الأسبوع بسبب ديون غير مدفوعة يلقي باللوم فيها على فشل العائلة الملكية في تنفيذ نصيبها من صفقة مُلزمة قانوناً لشراء أعماله التجارية التي وسعها إلى 36 فرعاً في جميع أنحاء المملكة والإمارات والشرق

وقال توبي كادمان، محامي أرنولد، إنَّ موكله تنتظره 8 اتهامات بسبب ديون غير مُسدَّدة على الشركة لصالح دائنين، ومنها قضية قد تدفعه إلى السجن لمدة عامين.

وأضاف كادمان أنه سيُقدِّم على وجه السرعة طلباً إلى المحكمة العليا في لندن لتحويل حكم لصالح أرنولد صدر في المملكة إلى المملكة المتحدة؛ في محاولة للضغط على العائلة الملكية لدفع الأموال التي يدينون بها لرجل الأعمال.

وتابع كادمان: "سيُكبرَّد هذا أرنولد وشركاءه في العمل عشرات الآلاف من الجنيهاً، وكل هذا سببه آل سعود".

ودفع هذا النزاع بأرنولد -المقيم في دبي- إلى خراب مالي وانفصاله عن عائلته في المملكة المتحدة بعد مصادرة جواز سفره، وهو محتجز حالياً في زنزانة شرطة دون حق الوصول لها تفه.

وسبق أن قال أرنولد ومحاموه إنه وشركاءه في العمل لم يتلقوا الأموال المُتَّفَق عليها في عام 2017 في إطار صفقة للاندماج والاستحواذ على شركتهم Group Business London مع الشركة العائلية Harbour عبدالعزیز بن بندر بن فيصل الأمير إدارتها مجلس ورئيس، Holdings-Himmah Foods.

وأوضحوا أنَّ الشركة التي يديرها فيصل بن بندر انتهكت اتفاقية ملزمة قانوناً لشراء حصتهم من الأعمال التجارية التي تبلغ قيمتها عدة ملايين من الجنيهاً الإسترلينية وتمويل توسعها في المملكة والإمارات، على الرغم من أنَّ المصادقة على الصفقة بتقرير المراجعة القانونية من مدققي شركة PricewaterhouseCoopers.

وحكمت محكمة في المملكة ، في وقت لاحق، لصالح أرنولد وأمرت الشركة بدفع 5 ملايين و87 ألفاً و500 ريال (مليون و346 ألفاً و862 دولاراً أمريكياً) بموجب شروط الصفقة الأصلية.

بينما قال كادمان: "كانت Group Business London مجموعة أعمال ناجحة للغاية، لكن دمرتها شركة العائلة الملكية بسبب الإهمال أو عدم الكفاءة. أنا على وشك تقديم طلبات للمحكمة العليا (في لندن) للاعتراف بالقرارات الصادرة لصالح المجموعة من المملكة".

